HSP

الأمم المتحدة

HSP/GC/21/3

Distr.: General
22 February 2007

Arabic
Original: English

مجلس إدارة
برنامج الأمم المتحدة
للمستوطنات البشرية

UN-HABITAT

الدورة الحادية والعشرون
نيروبي، ١٦ - ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٧
البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت*

حوار حول الموضوع الرئيسي الخاص بالدورة الحادية والعشرين لمجلس الإدارة

حوار حول الموضوع الرئيسي الخاص بالدورة الحادية والعشرين لمجلس الإدارة: التوسع الحضري المستدام: الإجراءات المحلية للحد من الفقر الحضري مع التركيز على التمويل والتخطيط

تقرير من المديرة التنفيذية

موجز

أعدت المديرة التنفيذية التقرير الحالي بهدف توجيه النقاش بين الحكومات والسلطات المحلية وغيرها من شركاء جدول أعمال الموئل في جلسة الحوار في الدورة الحادية والعشرين لمجلس الإدارة. وسيكون الموضوع الرئيسي للحوار بعنوان "التوسع الحضري المستدام: الإجراءات المحلية من أجل الحد من الفقر الحضري مع التركيز على التمويل والتخطيط".

تعرض القضايا الموجزة في هذا التقرير النتائج التي خرجت بها الدورة الثالثة للمنتدى الحضري العالمي ومشروع الخطة الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل لموئل الأمم المتحدة للفترة ٢٠٠٨ - ٢٠١٣ (HSP/GC/21/5). ويهدف هذا التقرير إلى مساعدة ممثلي الحكومات وغيرهم من شركاء جدول أعمال الموئل في تحضير مساهماتهم في الحوار وفي تفعيل التزاماتهم بدعم تنفيذ الخطة الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل لموئل الأمم المتحدة على الصعيد المحلي حتى عام ٢٠١٣.

ويتضمن التقرير خمسة فصول، تصف المعلومات الأساسية والأهداف المرجوة من الحوار (الفصل الأول)؛ والعوامل الرئيسية المؤثرة على الفقر في المناطق الحضرية (الفصل الثاني)؛ ودور

* HSP/GC/21/1.

120307 K0760652

لدواعي الاقتصاد في النفقات يوجد عدد محدود من هذه الوثيقة ويرجى من المندوبين التفضل باصطحاب نسخهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية. هذه الوثيقة مطبوعة على ورق غير ضار بالبيئة.

التخطيط في الحد من الفقر الحضري (الفصل الثالث)؛ وتمويل الإسكان والتنمية الحضرية لصالح الفقراء (الفصل الرابع)؛ والخطوات نحو جدول أعمال للعمل المحلي (الفصل الخامس). ويقترح أن يدار الحوار في ثلاثة أجزاء، تركز على القضايا الواردة في الفصول الثالث إلى الخامس. ويحتوي الفصلان الثالث والرابع على مسائل يقترح طرحها للنقاش كما يقترح أن يجري النقاش بشأن القضايا الواردة في الفصل الخامس على ضوء النتائج التي يتمخض عنها الحوار في الفصلين السابقين وأن النقاش يسترشد بمشروع التوصيات من أجل إجراءات المتابعة.

أولاً - معلومات أساسية عن الحوار وأهدافه

ألف - معلومات أساسية

١ - على الرغم من أن التحديات التي برزت نتيجة التوسع الحضري السريع والتحول الاجتماعي جرى تحديدها منذ عهد بعيد، كانت الحلقة المفقودة هي إيجاد استجابة متكاملة لتنسيق الإجراءات المتخذة على المستويات العالمية والوطنية والمحلية، وفقاً لتوصيات جدول أعمال الموئل[(١)] والأهداف الإنمائية للألفية، وخطة تنفيذ مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة[(٢)] ونتائج القمة العالمية لعام ٢٠٠٥[(٣)].

٢ - وفي إطار هذا السياق، فإن الدورة الثالثة للمنتدى الحضري العالمي، المعقود في فانكوفر، كندا، في الفترة من ١٩ إلى ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، كانت تمثل معلماً رئيسياً من حيث مشاركة أصحاب المصلحة ومن حيث تعميم جدول الأعمال الحضري المستدام. حيث أكد أكثر من ٠٠٠ ١٠ من المشاركين الذين يمثلون الحكومات والسلطات المحلية والمجتمع المدني من أكثر من ١٠٢ من البلدان، الدعوة إلى زيادة استدامة المدن. وقد عرضت أثناء الدورة مئات من الأفكار ذات الطابع العملي، التي أكدت على أهمية العمل المحلي.

٣ - وقد قيم المشاركون في الدورة التقدم المحرز على جميع المستويات نحو تقوية دور السلطات المحلية وشركاء جدول أعمال الموئل الآخرين في تنفيذ الأهداف الإنمائية الدولية على الصعيد المحلي وحددوا التحديات القائمة على الطريق. ومن بين الاستراتيجيات التي جرى تحديدها الترويج لبسط اللامركزية، بوسائل عديدة من بينها، توفير الموارد المالية التي تحتاجها السلطات المحلية لتوفير الخدمات الأساسية وتعزيز فرص العمل والنمو الاقتصادي. وقد أبانت نتائج الدورة بشكل واضح الروابط القائمة بين الحد من الفقر الحضري والحاجة إلى التخطيط التشاركي ونظم التمويل المبتكر.

٤ - وضع موئل الأمم المتحدة النتائج التي خرجت بها الدورة بعين الاعتبار لدى إعداده مشروع الخطة الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل لموئل الأمم المتحدة للفترة ٢٠٠٨ - ٢٠١٣. وتمزج

---

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)، اسطنبول، ٣ - ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦، (مطبوعات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.97.IV.6)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

(٢) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرج، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، (مطبوعات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.03.II.A.1، والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

(٣) قرار الجمعية العامة ٦٠/١ المؤرخ ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.

الخطة، المقدمة إلى مجلس الإدارة للموافقة عليها في دورته الحادية والعشرين، الأفكار العملية التي إنبثقت من الدورة مع اعتبارات السياسات العامة والاستراتيجيات المستقاة من مشاورات مكثفة جرت مع الدول الأعضاء وهيئات الأمم المتحدة. وتشمل مجالات التركيز الاستراتيجية التالية:

(أ) الدعوة، والرصد والشراكات؛

(ب) الأراضي والإسكان بالتكاليف الميسورة؛

(ج) الهياكل الأساسية والخدمات السليمة بيئياً؛

(د) التمويل المبتكر للمستوطنات البشرية؛

(هـ) التخطيط والتنظيم والإدارة الحضرية.

٥ - وستساعد مجالات التركيز المذكورة وما يناظرها من نتائج ومؤشرات إنجاز في توجيه موئل الأمم المتحدة للعمل مع شركائه ومع المجتمع الدولي لدعم جهود الدول الأعضاء في تنفيذ جدول أعمال الموئل وفي تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ذات الصلة بالمستوطنات البشرية. وفضلاً عن ذلك، فقد صممت الخطة لتمكين المساهمة في الإصلاح على نطاق الأمم المتحدة وفي الاتساق في جوانب تعزيز التأثير، وتحسين الكفاءة والشراكات.

باء - الأهداف

٦ - ويتمثل الهدف الأول من هذا الحوار في تيسير النقاش عن كيفية الحد من الفقر الحضري عن طريق الإجراءات المحلية مع التركيز على التمويل المحلي والتخطيط التشاركي. ويهدف هذا التقرير إلى تحفيز الحوار والمناقشات بين الحكومات والسلطات المحلية وشركاء جدول أعمال الموئل الآخرين وفيما بينهم أثناء الدورة الحادية والعشرين لمجلس الإدارة بشأن كيفية تحويل الدروس المستفادة والأفكار القابلة للتطبيق إلى واقع عملي.

٧ - ويتمثل الهدف الثاني في تحفيز الشراكات بين الحكومات المحلية والحكومات الوطنية من ناحية وبين الحكومات المحلية والقطاع الخاص من ناحية أخرى. وأثناء هذه العملية، سيولى الاهتمام أيضاً إلى مشاركة المجتمعات المحلية لمضاعفة النتائج.

٨ - ومن المتوقع أن يؤدي هذا الحوار إلى تقوية التزام الحكومات وشركاء جدول أعمال الموئل تجاه جدول أعمال للعمل المحلي من أجل دعم الخطة الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل لموئل الأمم المتحدة للفترة ٢٠٠٨ - ٢٠١٣، التي ستوضع في شكلها النهائي وتعتمد في الدورة الرابعة للمنتدى الحضري العالمي، المزمع عقده في نانجين، الصين في عام ٢٠٠٨.

٩ - وفيما يركز التقرير الحالي على المدن والمجتمعات في البلدان النامية، فإن كثيراً من الملاحظات والتوصيات الواردة فيه لها أهميتها على نطاق العالم، إذ أن الفقر الحضري، والنمو الاقتصادي وتمويل الهياكل الأساسية والخدمات تمثل تحديات رئيسية لكثير من المناطق الحضرية في البلدان المتقدمة والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال.

ثانياً - العوامل الرئيسية المؤثرة على الفقر الحضري

١٠ - هناك عوامل عديدة تؤثر على القضاء على الفقر في المناطق الحضرية والريفية، بما في ذلك سياسات الاقتصاد الكلي، التي تؤثر على الدخل وتوزيع الثروة داخل القطر الواحد. وبالنسبة للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، فإن مستوى تكامل الاقتصاد الوطني في اقتصاد عالمي سريع التطور يؤدي دوراً بالغ الأهمية. وهناك عوامل أخرى من بينها الجغرافية والديمغرافيا والأوضاع المناخية. وفي حين أن هذه العوامل، مع كونها توفر مرجعيات مفيدة في الحوار، فهي إلى حد كبير تقع خارج نطاق الأعمال المحلية ونطاق التقرير الحالي.

١١ - وتقع السياسات الوطنية والمحلية الخاصة بالتصدي النشط لتحدي الفقر الحضري، عموماً في الفئات التالية:

(أ) تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية لخلق فرص العمل والدخل، بما في ذلك تدعيم وتمكين قطاع اقتصادي غير رسمي كثيراً ما يكون نشطاً للغاية من أجل القيام بدور أكثر إيجابية وأكثر نفعاً في التنمية الحضرية؛

(ب) توفير الأراضي ومختلف أشكال الحيازة لإيجاد حلول لزيادة المساكن وميسوريتها وذلك، في المقام الأول عن طريق التخطيط واستخدام الأراضي وتحسين تشريعات الملكية وإدارتها؛

(ج) تعزيز "الحق في المدينة" لجميع المواطنين، من الناحيتين الحيازية والسياسية على حد سواء، وهذا يشمل اتخاذ تدابير لتزويد فقراء الحضر والمجموعات الضعيفة بصوت فعال في القرارات التي تؤثر على أسباب كسب عيشهم وتدابير للحد من العقبات المادية أمام التضمين الاجتماعي وتطوير الأعمال التجارية المحلية، وتحسين خيارات التنقل وخلق حس قوي بالملكية وبالهوية في المجال العام؛

(د) تطوير نظم مبتكرة للتمويل الإسكاني لتلبية الاحتياجات والمتطلبات الفردية، وتشجيع نهج جديدة للقطاع الخاص للاستثمار في الهياكل الأساسية والخدمات في البلديات.

ثالثاً - دور تخطيط الحد من الفقر الحضري

١٢ - ظهر التخطيط باعتباره أداة مهمة في تعزيز التوسع الحضري المستدام. وينظر إليه بشكل متزايد باعتباره وسيلة لمعالجة النتائج المترتبة من التوسع الحضري العشوائي في البلدان النامية والتدهور الحضري في العالم الصناعي. فالتخطيط يجسد نهجاً كلياً تجاه التنمية. ويمكن أن يساعد في التغلب على الكثير من القيود المتأصلة في النهوج القطاعية إزاء التنمية الحضرية. وتشمل هذه القيود عدم التمكن من التوفيق بين الشواغل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية وإدماجها وعدم إيلاء العناية الكافية للعناصر المادية والحيزية للتنمية الحضرية.

ألف - أشكال التأثير

١٤ - لقد ثبت أن التخطيط التشاركي، بوصفه عملية سياسية، يعتبر وسيلة فعالة لتمكين الشعب ولتعزيز الديمقراطية والإدارة الرشيدة. فالتخطيط التشاركي، لكونه يعطي فقراء الحضر صوتاً لإسماع احتياجاتهم وأولوياتهم، إنما يعزز ملكيتهم في عملية صنع القرار، ويعزز التضمين الاجتماعي والمواطنة.

١٥ - وهناك إقرار متزايد أيضاً بالتخطيط بوصفه أداة لخلق قيمة مضافة للمنافع العامة. فالقيمة تنشأ بالتخطيط وبدونه، نظراً إلى أن قوى السوق عادة ما تضاعف، بمرور الزمن، عائدات من استخدام الموارد. بيد أن قوى السوق كثيراً ما تقدم القيمة المالية على القيمة الاجتماعية والبيئية والثقافية وهي قيم حاسمة بالنسبة إلى التوسع الحضري المستدام.

١٦ - ويمكن أن يؤدي التخطيط السليم والتصميم الحضري إلى إضافة قيمة للثروة التي ولدتها السوق وذلك بتيسير التضمين والتماسك الاجتماعيين، وبضمان إدخال المكاسب البيئية في صنع القرار، وبالحد من أخطار النتائج غير المقصودة والعوامل الخارجية غير المرغوب فيها. وفضلاً عن ذلك، فإن الخطط الحضرية المدعومة بالاستثمارات العامة، وبخاصة في مجالي النقل والحركة، يمكن أن تساعد في مجالات المدينة التي تعيش حالة ركود أو تدهور.

١٧ - وقد بينت الخبرات الأخيرة منافع التخطيط في بيئات ما بعد الصراع أو ما بعد الكوارث. فالتخطيط أمر أساسي ليس فقط لمضاعفة التآزر والتنسيق بين التدخلات الإنسانية المتعددة، وإنما مهم أيضاً بشكل حاسم في ربط الدعم في حالات الطوارئ بعملية الإنعاش المبكر، وتهيئة المناخ لإعادة الإعمار المستدام وخلق بيئة مواتية لتطوير أسباب كسب العيش.

١٨ - تنشأ عن المدن ما يقارب عن ٨٠ في المائة من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. فأنماط نمو المدينة، واستخدام النقل العام، وفرص الحصول على الخدمات العامة، والوصول إلى المرافق وأماكن الاستخدام، تعد عوامل رئيسية تؤثر في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وهي عوامل يمكن أن تكون لجهات تخطيط المدينة سيطرة كبيرة عليها. ويجري تخطيط مدن مثل مدينة دونغتان في الصين بحيث لا يقتصر الأمر على تحسين البيئة المحلية وإنما أيضاً للحد إلى أقصى درجة من انبعاثات الكربون. وفضلاً عن ذلك، فإن التزايد المطرد في وتيرة وشدة الكوارث الطبيعية المرتبطة بتغير المناخ يؤثر بشكل خاص على المناطق الأكثر فقراً في المدن. ويمكن أن يساعد التخطيط الحضري المدن في التكيف مع تغير المناخ وفي الحد من الأخطار وعوامل التضرر التي يتعرض لها جميع المواطنين وفقراء المدن.

١٩ - ولا تعتبر جميع أشكال التخطيط ملائمة لجميع السياقات. فالتخطيط الفوقي وعمليات السيطرة البيروقراطية ثبت أنها أقل فعالية في اقتصاد عالمي سائر في العولمة حيث تتشكل بصورة متزايدة أسباب معايش الناس والمجتمعات بواسطة التجارة والتمويل والاستثمارات الدولية. كما أن التخطيط الحضري الاستراتيجي، من ناحية أخرى، يبرز بوصفه من الوسائل الفعالة لتعبئة أصحاب المصلحة وحشد الموارد للاستفادة من ثروات المدن ومجتمعاتها من أجل جني منافع العولمة. وهذا النوع من التخطيط يعد أكثر مرونة وأكثر استجابة للاتجاهات العالمية والوطنية والمحلية. كما أنه يسير وفق قواعد الإدارة الرشيدة والتضمين الاجتماعي.

باء - مساهمة أدوات ووسائل التخطيط في التوسع الحضري المستدام

٢٠ - تعرض الفقرات التالية صورة عامة لكيفية استخدام أدوات ووسائل التخطيط المتنوعة مؤخراً للمساهمة في التوسع الحضري المستدام.

١ - التخطيط من خلال المشاريع الاستراتيجية

٢١ - ومن الوسائل القوية لتحقيق التنمية الحضرية المستدامة الخطط الاستراتيجية للمدن التي تجمع بين التخطيط وعمليات الميزنة. فهي تعتمد على المزايا النسبية للمدينة وثرواتها الطبيعية لغرس الشعور بالملكية. وتمتاز بقدرتها على تعبئة جميع الشرائح السكانية لتكوين قاعدة للتعاون عبر القطاعات. فبتوفير الرؤية والإطار المشترك للاستثمارات العامة والخاصة، يمكن أن تساعد الخطط الحضرية الاستراتيجية في وضع أي مدينة على موقع في الخارطة العالمية، وجذب الاستثمارات وخلق فرص عمل جديدة. وبالمثل، فإن المشاريع الحضرية الاستراتيجية تساعد في إعادة هيكلة المدينة، وتحسين أدائها الشامل ومضاعفة استفادتها من الحيز المحدود لمنفعة السكان الحضريين جميعهم، وبخاصة فقراء المدن. فمدن الإسكندرية، وبرشلونة، وبلباو، وشيغندو، ودبي، ودربن، ومالمو، ومومباي، وسنغافورة، وسيدني جميعها استخدمت الخطط الاستراتيجية والمشاريع لإعادة تحديد المدينة وإنعاش التنمية الاقتصادية المحلية، والاستثمار الأجنبي والسياحة. ففي عدد من المدن الصغيرة، بما في ذلك البلدات الخارجة من النزاعات مثل موستار في البوسنه، ساعدت المشاريع الحضرية الاستراتيجية في تجميع موارد جميع الجهات الفاعلة في المجتمع المحلي لمضاعفة العائدات من الاستثمارات المحلية.

٢ - تقاسم الأرض ومنع قيام الأحياء الفقيرة

٢٢ - ومع نمو المدن، فإن كثيراً من الأحياء الواقعة أصلاً في مناطق قيمة الأرض فيها ذات قيمة هامشية، تصبح جاذبة للتنمية العمرانية عالية القيمة. وهذا كثيراً ما يؤدي إلى حالات الإخلاء ونقل فقراء الحضر إلى ضواحي المدن، مما يزيد من تأزيم الاستبعاد المكاني والاجتماعي. ويعتبر تقاسم الأرض، يشار إليه أيضاً بإعادة تكيف الأراضي، وسيلة يتم من خلالها تسوية تنافس الطلب على الأراضي الحضرية. فهو يساعد أصحاب المشاريع الإنشائية في تحقيق قيمة إضافية مقابل تحسين مستوى الحي الفقير، أو المساحة العامة أو مبادرات إعادة الإيواء. وقد استخدمت هذه الأساليب في المخططات العمرانية الإسكانية الحضرية الواسعة النطاق على سبيل المثال في الصين والهند وأيضاً في معالجة جيوب الأحياء الفقيرة في الفلبين وتايلند. وفي الحالات التي تعقب الصراعات، كما كان في الصومال، حيث سمح هذا الأسلوب في استدامة إدماج الأشخاص النازحين عن طريق تقاسم الخدمات الجديدة والهياكل الأساسية مع المجتمع المضيف، مما أسهم في وجود شكل منظم من النمو الحضري لمنع نمو الأحياء الفقيرة.

٣ - الساحات العامة بوصفها عناصر للتكامل الاجتماعي والاقتصادي

٢٣ - ومع تزايد الطلب على التجارة والأعمال التجارية، تشهد كثير من المراكز الحضرية تحول ساحاتها العامة وأسواقها إلى أماكن مزدحمة ومستلبة من جميع أنواع الأنشطة. فتضارب مصالح الباعة غير الرسميين، ومقدمي خدمات النقل والتجار غير الرسميين قد حولت العديد من مرافق وسط المدن إلى أماكن عشوائية. وهذا بدوره حدا بكثير من المصالح التجارية إلى ترك أواسط المدن لإنشاء مجمعات تجارية وحيدة الغرض كثيراً ما تستبعد تجارة القطاع غير الرسمي وفقراء الحضر. وقد أقدمت مدن، مثل جوهانسبرج في جنوب أفريقيا، وكوالالمبور في ماليزيا، وليما في بيرو، في السنوات الأخيرة، على إعادة

هيكلة المراكز التاريخية والأسواق التجارية لتستوعب التجارة الرسمية وغير الرسمية على حد سواء، مما خلق أماكن حضرية أكثر حركة وأماناً. وبالمثل فقد قامت مدن أصغر مثل الصويرة في المغرب أو اسمرالداس في إكوادور، بترقية الساحات العامة لتحسين الأوضاع المعيشية للمجموعات المستضعفة.

٤ – التنقل للجميع

٢٤ - يعتبر عدم توفر خيارات التنقل أحد العوامل الرئيسية المساهمة في الاستبعاد الاجتماعي وللنفقات غير المتناسبة التي يتكبدها فقراء الحضر. وفي كثير من المدن سريعة النمو في العالم النامي، يحتل مستخدمو السيارات الذين يمثلون أقل من ٢٠ في المائة من سكان المناطق الحضرية أكثر من ٨٠ في المائة من المساحات العامة المخصصة للنقل. ومع تزايد الطلب على المساحات للطرق ومع تزايد مستويات ملكية السيارات، تتجه المدن أيضاً نحو الاتساع. وهذا ينعكس في زيادة بعد المسافات والنفقات بالنسبة لفقراء الحضر، وفي عدم تكامل أحياء سكنية بكاملها ومجتمعات محلية في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمدينة.

٢٥ - ويتطلب النقل للجميع عملاً مقصوداً في تخطيط الهياكل الأساسية واستخدام الأراضي لتوفير مجموعة واسعة من الخيارات بما في ذلك التنقل بالوسائل غير المزودة بمحركات والسير على الأقدام والنقل الجماعي. ويساهم التنقل سيراً على الأقدام في السلامة الحضرية وفي تنشيط الاقتصاد المحلي. فالنقل الجماعي الجيد التخطيط يمكن أن يربط المدينة في كل واحد، ويقلل من استخدام المركبات المزودة بمحركات، وتلوث الهواء وانبعاثات غازات الاحتباس الحراري. وقد نجحت مدن مثل فانكوفر في كندا، وبوغوتا ومدلين في كولومبيا، في اعتماد خيارات تنقل تستخدم النقل الجماعي كدعامة أساسية لإدماج المجتمعات داخل نسيج المدينة، وتقليل تكاليف التنقل وتخفيف الازدحام والتلوث. كما يجري أيضاً تطوير وسائل تنقل مبتكرة غير مزودة بمحركات في مدن أصغر مثل كسومو في كينيا ولوغا في السنغال، أو بايام في كوبا حيث تستخدم فيها خطوط نقل وسيارات أجرة - عجلات للأحياء ذات الدخل المنخفض.

٥ - تخطيط المرافق العامة

٢٦ - وتعتبر المرافق من قبيل المدارس والمراكز الصحية والترفيهية أساسية لنوعية الحياة في المدن. وقد درجت النهوج القطاعية لتخطيط المرافق وتوفير الخدمات على إهمال الأبعاد الحيازية والثقافية للمواقع وإمكانية الوصول إليها. وهنالك أمثلة كثيرة لأسباب تمكنت بها المدن من الجمع بين إضاءة الشوارع، وتحسين تخطيط المرافق العامة وتحسين الأماكن العامة لرفع مستوى الحياة اليومية لسكان المدن، وبخاصة في الأحياء ذات الدخل المنخفض وللمجموعات الضعيفة. وفي السنغال، على سبيل المثال، أدى التخطيط الدقيق للمرافق الصحية في المراكز الفقيرة، مع المشاركة الكاملة من السكان المحليين، إلى تحسين سبل الوصول إلى المرافق للفقراء في المدن وللنساء بصفة خاصة. وقد نجحت مراكز الأمومة القائمة على المجتمعات المحلية، في العمل مع السلطات البلدية في أنحاء ألمانيا وفي العديد من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال في تغيير تخطيط وتصميم الأماكن الترفيهية لجعلها أكثر أماناً للأطفال وأيسر في الوصول إليها للأمهات الوحيدات، اللائي يعتمد الكثيرات منهن على الرعاية الاجتماعية الخيرية.

وفي ساو بولو، وبورتو ألجريه في البرازيل، وفي ديربان في جنوب أفريقيا، جرى تخطيط المرافق والخدمات الأساسية في مختلف الأحياء السكنية كجزء من دورات الميزنة السنوية التشاركية. كما أن تكامل تخطيط الأراضي والرؤية التنموية والاستثمارات على المستوى المحلي ولدت دافعاً لتنمية أعمال تجارية جديدة في الأحياء السكنية ذات الدخل المنخفض.

٦ - الأحياء الفقيرة هي أيضاً أحياء سكنية

٢٧ - في الكثير من المدن المتسارعة التحضر، يعيش ما بين ٣٠ إلى ٧٠ في المائة من سكان المناطق الحضرية في أحياء فقيرة. فالأحياء الفقيرة هي مظهر مادي للاقتصاد غير الرسمي الذي يساهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي وفي خلق فرص العمل وفي فـــرص إدرار الدخل. فالإخلاءات، بحجة عدم الامتثال للتخطيط ولمعايير البنـــاء، ليست خياراً مجدياً لا مـــن الناحية السياسية ولا الاجتماعية ولا الاقتصادية.

٢٨ - ويتطلب تخطيط ترقية الأحياء الفقيرة وتحسينها جهوداً متضافرة في سياسات الأراضي وإدارتها وفي توفير الخدمات الأساسية. وقد بينت تجارب حديثة في البرازيل، وشيلي، وكولومبيا، وإكوادور إمكانية إدماج الأحياء الفقيرة تدريجياً في المدينة وكيف أن التداخلات البسيطة نسبياً، من مثل تحسين المياه والتصحاح، يمكن أن تقلل من الفقر الحضري إلى درجة كبيرة. وفي الآونة الأخيرة، طبقت نهج ناجحة في تحسين الأحياء الفقيرة في بنغلاديش وفي فنوم بن في كمبوديا. ويجري حالياً توسيع نطاق تطبيق المبادرتين على المستوى الوطني.

٢٩ - وهناك مداخل كثيرة لتحسين الأحياء الفقيرة تتراوح ما بين التحسينات في المياه والتصحاح إلى تحسين المنازل، وهناك حل مشترك لها جميعاً. فضمان الحيازة وتخفيف قوانين التخطيط والتشييد، وهي مصممة إلى حد كبير للطبقة الوسطى، توفر حافز قوياً لمجتمعات الأحياء الفقيرة وسلطات البلديات للقيام بتحسينات تدريجية في الهياكل الأساسية وفي مستويات الإسكان. كما تساعد في التغلب على الحواجز الإدارية أمام توفير الخدمات الأساسية.

٧ - أسئلة مقترحة للحوار

٣٠ - تقترح الأسئلة التالية للحوار:

(أ) كيف ينبغي تطويع ضوابط وقوانين التخطيط لتيسير تحسين الأحياء الفقيرة ومنع قيام الأحياء الفقيرة؟ كيف ينبغي تطويع الأُطر الوطنية للتخطيط بحيث تقوي الاستجابات المحلية لتتصدى للاستبعاد الاجتماعي والمكاني؟

(ب) ما هو الدور الذي ينبغي أن يقوم به فقراء الحضر في التخطيط، والتفاوض، وخلق بيئة مادية أكثر ملائمة للعيش؟ وكيف يمكن تعبئة فقراء الحضر للمساهمة في خلق بيئات حضرية شاملة ومأمونة ومستدامة؟

(ج) ما هي أفضل طريقة للتوفيق بين الطلبات المتعارضة داخل المجتمع المحلي على الحيز الواحد؟ هل يمكن إيجاد حلول مربحة للجميع أم لا بد من أن يكون هنالك خاسر دائماً؟

(د) هل يتعين أن يكون لمهنة التخطيط موقف أخلاقي إزاء تغير المناخ ومنع قيام الأحياء الفقيرة؟ هل يكون هناك حق في المدينة؟ وإن كان كذلك كيف يمكن أن يساهم المخططون في تحقيق ذلك الحق؟

(هـ) ما هو الدور الذي ينبغي أن يقوم به موئل الأمم المتحدة في الحوار العالمي بشأن التخطيط الحضري؟

رابعاً - تمويل التنمية السكنية والحضرية بشكل يعمل لصالح الفقراء

ألف - الابتكارات المالية للتغلب على الفقر

٣١ - يشكل النقص في حصول فقراء الحضر على التمويل من نظم التمويل الرسمية، إحدى العقبات الكبرى التي تقف في وجه الحد من الفقر. وبالمثل، فإن ندرة نظم تمويل البلديات، تحول دون قيام الكثير من السلطات المحلية بتوفير ما يلزم من بنى تحتية وخدمات أساسية للاستجابة لسرعة النمو الحضري ونشوء الأحياء الفقيرة.

٣٢ - لقد تم في السنوات الأخيرة، تجريب واختبار العديد من الابتكارات فيما يتعلق بنظم التمويل العاملة لصالح الفقراء. وأبرزها نظم الائتمانات الصغيرة القائمة على أساس المجتمع المحلي، التي قدمت مساهمة كبيرة في الحد من الفقر، وذلك بصورة رئيسية، من خلال توفير وسيلة مضمونة لتحقيق الإدخار، وإيجاد بديل للقروض الربوية، وتيسير تدفق النقد. وكانت نظم الائتمانات المجتمعية، تستخدم في البداية بصورة أولية في المشاريع والمؤسسات الصغيرة، ثم تطورت في حالات معينة، وأصبحت تستخدم في تحسين سبل الحصول على الخدمات الأساسية ولتحسين المساكن. وهي تمثل تقدماً كبيراً لدورها في إثبات مدى جدارة الفقراء بالحصول على الائتمانات، وقدرة المجتمعات المحلية الفقيرة في الحضر على تنظيم صفوفها لتحسين مصادر كسب العيش الخاصة بها.

٣٣ - وقد استخدمت الآليات المالية المبتكرة بالمثل، من قبل الكثير من السلطات المحلية لتحسين تحصيل الإيرادات وتوليدها، ولإقامة الشراكات مع القطاع الخاص بهدف توسيع رقعة الأراضي المعروضة المزودة بالخدمات، وتوسيع نطاق المرافق والخدمات العامة، وتوفير البنى التحتية والخدمات المواتية للفقراء.

باء - تحليل نظم التمويل

٣٤ - تحتوي الفقرات التالية على محاولة لتحليل بعض نظم التمويل المبتكرة لكل من تمويل الإسكان وتمويل البلديات.

١ - الابتكارات في مجال تعبئة موارد البلديات

٣٥ - تعد قدرة الحكومات المحلية على تحصيل الإيرادات، وتعبئة الموارد المالية، وبخاصة على أساس متعدد السنوات، شرطاً أساسياً لتوسيع البنى التحتية وتحسين الخدمات. ويوفر هذا بدوره الأساس لاستثمارات القطاع الخاص في مجال توفير المسكن والخدمات مما يؤدي إلى نمو القاعدة الضريبية. وكان

تطبيق هذا النموذج التقليدي، أو الدورة الفعالة للاستثمار، والتنمية وتوليد العائدات، ناجحاً فعالاً نسبياً في حالات النمو المستقر أو الذي يمكن التنبؤ به. ولكن تقل فعالية هذا النموذج في المدن التي تمر بمرحلة تغير سريع، وفي الحالات التي يحدث من النمو فيها في القطاع غير الرسمي.

٣٦ - ومع ذلك، تعاني مدن كثيرة من ضعف تحصيل الإيرادات من جراء ضعف الإدارة، البيروقراطية. وتظهر الممارسات الأخيرة، أن تبسيط نظم تقدير الضرائب وجمعها، ونظم التعريفة، يساعد في استرداد المتأخرات وتحصيل الإيرادات إلى درجة لا يستهان بها. وقد تمكن الكثير من المدن من تحسين جمع ضرائب الممتلكات من خلال تبسيط معدلات الضرائب بهدف زيادة النطاق الذي تغطيه الضرائب. فيما تمكنت مدن أخرى من تحسين جمع التعريفة والرسوم عن طريق نماذج الدفع الأيسر استخداماً. كما أن تطبيق التعريفة التفاضلية، أي عندما تسعّر الخدمات الأساسية بشكل متناسب مع الاستهلاك الذي يتجاوز عتبة الاحتياجات الأساسية، ثبت أنه فعال في غرس ثقافة الدفع السريع، وتوسيع قاعدة الزبائن، بجعل هذه الخدمات أيسر كلفة بالنسبة للفقراء.

٣٧ - والمفتاح لعملية تحصيل الإيرادات المستدامة، في جميع الأحوال، هو الربط بين الدفع والتحسينات ملحوظة في توفير الخدمات، والشفافية والمساءلة. وقد أدت هذه الممارسات في الكثير من مدن آسيا وأمريكا اللاتينية، إلى تحديد معدلات ائتمان مواتية مكّنت السلطات المحلية من تمويل التنمية الحضرية بالنفاذ إلى أسواق مالية من خلال إصدار السندات.

٢ - تعبئة القطاع الخاص

٣٨ - تنطوي الشراكات العامة - الخاصة على إمكانيات للمساهمة في الحد من الفقر الحضري بتحفيز أنشطة الأسواق لخلق النمو وفرص العمالة على نطاق أوسع. وهذا هو الوضع فيما يتعلق بتنمية البنى التحتية حيث يتم تعزيز الموارد العامة بالموارد الخاصة، لزيادة توفير الأراضي المزودة بالخدمات. وبذلك، يمكن استخدام مزيج من الحوافزالضرائيبية والحوافز الأخرى لتشجيع القطاع الخاص على تخصيص جزء من الأراضي المزودة بالخدمات لإقامة المرافق العامة والمساكن للفئات المنخفضة.

٣ - العلاقات والتحويلات الحكومية الدولية

٣٩ - تمثل التحويلات الحكومية الدولية في معظم البلدان، جزءاً هاماً من ميزانية السلطات المحلية. وتقوم هذه في العادة على أساس المخصصات القطاعية للمصروفات المتكررة لتلبية الاحتياجات الاجتماعية مثل الاحتياجات الصحية والتعليمية. بيد أن، العولمة تدفع المدن إلى إعادة تشكيل ذاتها لتتمكن من الاستجابة لطلبات التجارة، والصناعة والسياحة الدولية، ولإتخاذ أدوار جديدة في توفير البنى التحتية لعمليات الإنتاج والخدمات ذات القيمة المضافة. وقد اتخذت المبادرات التي أُطلقت في الآونة الأخيرة، شكل الشراكات والمعاهدات الحكومية الدولية التي يتم بموجبها تحويل الموارد للسلطات المحلية، لتنشيط التنمية الاقتصادية المحلية. ويضم ذلك الجمع بين المخصصات القطاعية القائمة وبين الاستثمارات الرأسمالية للاشتراك، على سبيل المثال، في عمليات تحديد حضري معينة وتنمية بنى تحتية جديدة.

٤ - الميزنة التشاركية - العلاقات بين السلطات المحلية والمجتمعات المحلية

٤٠ - الميزنة القائمة على المشاركة هي آلية مبتكرة تشجع إشراك أجهزة الحكم المحلي، والقطاع الخاص والمجتمع المدني في توزيع موارد البلديات. وهي عملية شاملة مصممة لتنشيط مشاركة مختلف الجهات الفاعلة في المجتمع، وإقامة الحوار فيما بينها. وقد وضعت الميزنة التشاركية موضع التطبيق على نطاق واسع في مدن أمريكا اللاتينية بهدف تشجيع مشاركة الأحياء السكنية الفقيرة الحضرية في عملية تخطيط وإدارة ميزانية البلديات. ويتم في دورات الميزنة التشاركية السنوية، الجمع بين خطط تطوير المدن، والأُطر المكانية من أجل تحفيز الخروج بأفكار ونهج جديدة، وإعادة تنظيم مشاريع البنى التحتية للمساعدة في تلبية احتياجات المجتمع المحلي.

٤١ - وبالرغم من تطوير نماذج مختلفة من الميزنة التشاركية وتطبيقها في مجموعة متنوعة بنفس القدر من البلدان، فإن المبادئ الأساسية للمشاركة، والشفافية والمساءلة تظل ثابتة. وقد أسفرت الميزنة التشاركية في معظم الحالات التي حققت نجاحاً، عن توزيع رشيد بصورة أكبر للموارد العامة، وعن الحصول على هذه الموارد إلى جانب الأموال الخاصة، والمساهمات المقدمة من المنظمات الاجتماعية.

٥ - التمويل الإسكاني لصالح الفقراء

٤٢ - تتوافر لدى ما يقل عن ٢٠ في المائة من سكان الحضر في الكثير من البلدان النامية، سبل الحصول على شكل من أشكال الائتمانات الإسكانية. ويمثل إخفاق السوق في الاستجابة لطلب فئات الدخل المنخفض على الائتمانات، إحدى أضخم العقبات التي تقف في وجه الحد من الفقر. وقد برهنت الدروس المستخلصة من نظم الائتمانات الصغيرة المجتمعية، على أن فئات الدخل المنخفض جديرة بالحصول على الائتمانات، علماً بأن تكاليف المعاملات المالية المترتبة على التعامل مع أعداد كبيرة من صغار المستلفين، تطرح أمام مؤسسات القطاع الرسمي المالية، تحدياً كبيراً، ومخاطر ملموسة. ويمكن التغلب على هذا الأمر، بإشراك المنظمات الاجتماعية وبمشاركة المجتمع المحلي في خفض مخاطر وتكاليف المعاملات المالية، من خلال قيام الرابطات المخصصة بحيازة الأراضي، والإسكان وتحسين المساكن، بدور تفاعلي مخلص، يمثل مصالح فقراء الحضر. وفي حالات عدة، تعمل هذه المنظمات الاجتماعية، إلى جانب تعبئة مدخرات فقراء الحضر وتجميعها، على توفير ائتمانات إضافية، وتعزيز أشكال المساعدة الأخرى، إسهاماً منها في خلق الوظائف وتقديم الخدمات الاستشارية الفنية. وقد نهضت الحكومات المركزية، في حالات أخرى، بدور رئيسي في توفير الضمانات للمؤسسات المالية من أجل تقديم الائتمانات، من خلال منافذ خاصة للمجموعات التعاونية لذوي الدخل المنخفض، المزودة بدورها، بصلاحية جمع رؤوس الأموال من خلال الكفالات المجتمعية والسندات المحتملة الكلفة.

٤٣ - وبالرغم من هـــذه الممارسات وغيرها من الممارسات التي تدخلت للحد من الفقر الحضري، لا يزال التحدي الرئيسي يكمن في أدوات التمويل الإسكاني التقليدية ليست في متناول فقراء الحضر، وأن التمويل الطويل الأجل المطلوب لاقتناء الأراضي وتشييد المساكن، يتجاوز قدرات التدفق النقدي المتوافرة لدى معظم نظم الائتمانات المصغرة المجتمعية. والوسيلة لحل هذه المشكلة تكمن بالضرورة، في إيجاد نظم مالية مبتكرة.

٦ - أسئلة مقترحة للحوار

٤٤ - يقترح الأسئلة التالية على بساط البحث:

(أ) كيف يمكن جعل التحويلات والمعاهدات الحكومية الدولية وتطبيق اللامركزية على قدر أكبر من الفعالية، كوسيلة لمكافحة الفقر الحضري؟ ما هي الخطوات التي تلي ذلك؟

(ب) ما هي الأدوار والمسؤوليات التي يجب أن تتولاها السلطات المحلية، والجهات القائمة على توفير الخدمات والقطاع المجتمعي لتحسين توفير الخدمات الأساسية لفقراء الحضر؟

(ج) كيف يمكن استثمار التجربة في مجال نظم الائتمانات المجتمعية والاستفادة منها، لتلبية الاحتياجات الإسكانية لفقراء الحضر؟

(د) من هي الجهات التي يجب أن تقوم بعمل ما، وما هو هذا العمل، لتوفير الحوافز للقطاع الخاص، للمشاركة في التنمية السكنية والحضرية العاملة لصالح الفقراء، ولتحسين سبل الحصول على الائتمانات الإسكانية من قبل الفقراء؟

(هـ) ما هي ثغرات القدرات الرئيسية التي تواجه السلطات المحلية، من حيث الموارد البشرية والتعزيز التنظيمي؟ كيف يمكن سد ثغرات القدرات هذه بطريقة مستدامة لتمكين السلطات المحلية من الاضطلاع بدور إيجابي في التنفيذ المحلي للأهداف الإنمائية للألفية؟

خامساً - بإتجاه جدول أعمال للإجراءات المحلية من أجل الحد من الفقر

ألف - الخطة الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل لموئل الأمم المتحدة

٤٥ - تدعو الخطة الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل المقترحة لموئل الأمم المتحدة للفترة ٢٠٠٨ - ٢٠١٣، المقرر أن يتم اعتمادها أثناء الدورة الحادية والعشرين لمجلس الإدارة، إلى بلورة التركيز، وإقامة الشراكات وتعزيز الإطار المعياري من أجل العمل. وقد أُعدت لتعزيز دور موئل الأمم المتحدة كعامل حفاز لدعم جهود شركاء جدول أعمال الموئل بهدف مواجهة تحديات الحضرنة المستدامة، وتلبية الأهداف الإنمائية للألفية. وتدعم الخطة، الإجراءات التي يتخذها الشركاء من خلال أمور من بينها، ترتيبات الشراكة التي تعترف بأنشطتهم وإجراءاتهم وتشجعها وتقدم تقارير عنها، ومن خلال وجود نظام معزز لتقاسم المعلومات، والتعبئة المشتركة للموارد، والمشاركة في استعراض التقدم المحرز في التنفيذ.

باء - الترويج لجدول أعمال للعمل المحلي على المستويات المحلية، والوطنية، والإقليمية والعالمية

٤٦ - توفر الدورة الحادية والعشرون لمجلس الإدارة منبراً ممتازاً لشركاء جدول أعمال الموئل، لتحديد جدول أعمال للعمل على المستوى المحلي. وتُقترح الأفكار التالية للمساعدة في توجيه دفة المناقشات أثناء الدورة بشأن ما يمكن للشركاء القيام به على المستويات المحلية، والوطنية والإقليمية والعالمية للترويج لجدول أعمال للعمل المحلي، والاستفادة من المنتدى الحضري العالمي كوسيلة للرصد والإبلاغ عن التقدم المحرز، وتبادل الدروس المستفادة من أفضل الممارسات، والسياسات والتشريعات الرشيدة في التنمية السكنية والحضرية العاملة لصالح الفقراء.

١ - على مستوى المدن

٤٧ - يركز جدول أعمال العمل على مستوى المحلي، على التعاون فيما بين السلطات المحلية، ومجموعات المجتمع المحلي، والقطاع الخاص والحكومات المركزية في:

(أ) إجراء دراسات قطاعية حضرية بشأن القضايا الاجتماعية، والاقتصادية والبيئية الرئيسية لإقامة الحوار بين جميع أصحاب المصلحة بشأن الحضرنة المستدامة؛

(ب) جمع وتحليل بيانات خط الأساس بشأن الحضرنة، والفقر الحضري والأحياء الفقيرة، بوصف ذلك الأساس لتنوير السياسات وصنع القرارات؛

(ج) توثيق ونشر قصص النجاح التي تحققت في مجال الحضرنة المستدامة، والتنمية الاقتصادية المحلية والحد من الفقر الحضري؛

(د) تنظيم اجتماعات مجالس بلدية عريضة القاعدة لمناقشة نوع المدينة المنشودة، واستخدام حلقات دراسية تشاركية أو حلقات عمل لوضع تصورات للأفكار القابلة للتطبيق وإحياء التخطيط المتعدد القطاعات؛

(هـ) إشراك القطاع الخاص وقطاع المجتمع المدني في استنباط مشاريع حضرية استراتيجية تركز على تنمية آمنة وسليمة بيئياً وأكثر شمولية؛

(و) ربط مخصصات الموارد القطاعية ودورات الميزانية بالتخطيط.

٢ - على المستوى القطري

٤٨ - أما على المستوى القطري، فتقع المسؤولية الرئيسية للتمكين من العمل على المستوى المحلي، على عاتق الحكومات الوطنية والتي يجب أن تكون مسؤولة عما يلي:

(أ) إنشاء أو إعادة إنشاء لجان الموئل الوطنية الواسعة النطاق، لاستحداث الحوارات الوطنية بشأن الحضرنة المستدامة، مثلاً، داخل إطار الحملة العالمية بشأن الحضرنة المستدامة؛

(ب) إنشاء أفرقة عمل تضمّ أصحاب المصلحة الرئيسيين لإدراج قضية الحد من الفقر الحضري في الخطط الإنمائية الوطنية واستراتيجيات الحد من الفقر؛

(ج) استعراض السياسات الحالية المعنية بالأراضي والإسكان، والبنى التحتية والخدمات، وتطبيق المركزية والتمويل الحضري والإسكاني بغية تيسير بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية؛

(د) تشجيع السلطات المحلية، والقطاع الخاص وقطاع المجتمع المحلي، على صياغة خطط عمل للحد من الفقر الحضري لبحثها في إطار مخصصات الميزانية الوطنية؛

(هـ) استعراض الخطط الإنمائية الوطنية والميزانيات، بما في ذلك التحويلات الحكومية الدولية، لدعم التنمية السكنية والحضرية لصالح الفقراء.

٣ - على المستوى الإقليمي

٤٩ - يجب أن تتاح على المستوى الإقليمي، أمام الحكومات الوطنية، ورابطات الحكومات المحلية ومنظمات المجتمع المدني المظلية، الفرص للتفاعل مع نظرائها في المجالات التالية:

(أ) إدراج الحوار بشأن الحضرنة المستدامة، والإرتقاء بالأحياء الفقيرة والحد من الفقر الحضري، في الاجتماعات الوزارية والرفيعة المستوى الإقليمية بشأن الإسكان والتنمية الحضرية، وحوارات السياسات الإقليمية، وحلقات العمل المتعلقة ببناء القدرات بشأن التخطيط الحضري، وسياسات الإسكان، وتطوير الأحياء الفقيرة والتنمية المستدامة؛

(ب) تشجيع المصارف الإنمائية الإقليمية والهيئات الحكومية الدولية الإقليمية على منح الأولوية للمصروفات العامة والاستثمارات الخاصة، في عملية الإسكان والتنمية الحضرية العاملة لصالح الفقراء؛

(ج) بناء القدرة المحلية من خلال شبكات ومعاهد إقليمية، لتطوير عمليات التخطيط المناسبة، ولإعادة إنعاش الرابطات الإقليمية للمخططين؛

(د) تشجيع تقاسم المعارف والتجارب داخل الأقاليم وفيما بينها.

٤ - على المستوى العالمي

٥٠ - تتمثل الأهداف الرئيسية للعمل على المستوى العالمي، في إزكاء الوعي لتحديات الحضرنة المستدامة، ولإدراج قضية الحد من الفقر الحضري، والتنمية السكنية والحضرية العاملة لصالح الفقراء، في المساعدة الإنمائية الرسمية.

جيم - تشجيع العمل على المستويات المحلية، والوطنية، والإقليمية والعالمية للترويج لجدول أعمال للعمل المحلي

٥١ - توجز الفقرات أدناه، بعضاً من الإجراءات المحددة التي يمكن أن تتخذ على مختلف المستويات للترويج لجدول أعمال للعمل المحلي.

١ - السلطات المحلية

٥٢ - تشجع رابطات السلطات المحلية على ما يلي:

(أ) رصد والإبلاغ عن التقدم المحرز في التشريعات الوطنية فيما يتعلق بتطبيق اللامركزية، وتقوية السلطات المحلية وتوفير الخدمات الأساسية؛

(ب) مساعدة الرابطات الوطنية على المشاركة على نحو نشط في وضع تقارير عن حالة المدن، وتنظيم اجتماعات المجالس البلدية بشأن الأفكار القابلة للتطبيق، وإدراج جداول أعمال للعمل على المستوى المحلي، في أُطر المناقشات والحوارات الوطنية؛

(ج) مساعدة الرابطات الوطنية في أن تشارك في استعراض السياسات والتشريعات الوطنية بشأن تطبيق اللامركزية، وتوفير الخدمات الأساسية؛

(د) نشر أفضل الممارسات الموثقة في مجال التخطيط الحضري، والإدارة وأسلوب الإدارة الحضرية، مع التركيز بوجه خاص على الحد من الفقر الحضري؛

(هـ) الإنخراط في الحوار مع غرف التجارة والصناعة الدولية، والنقابات المهنية، واتحادات العمال بشأن تنسيق جدول أعمال الفقر الحضري.

٢ - البرلمانيون العالميون

٥٣ - يشجع البرلمانيون العالميون على ما يلي:

(أ) رصد والإبلاغ عن التقدم المحرز في التشريعات الوطنية المتعلقة بالأرض والإسكان، والبنى التحتية، والخدمات، والتمويل السكني والحضري دعماً للأهداف الإنمائية للألفية؛

(ب) مساعدة اللجان البرلمانية الوطنية على تقييم واستعراض التشريعات القائمة بشأن الأراضي والإسكان، والبنى التحتية والخدمات، والتمويل الإسكاني والحضري بغية إزالة الحواجز التي تؤثر على فقراء الحضر؛

(ج) نشر التشريعات النموذجية في مجالات الأراضي والإسكان، والبنى التحتية والخدمات، والتمويل السكني والحضري العاملة لصالح الفقراء، والمراعية للاعتبارات الجنسانية والأخرى المتعلقة بالعمر.

٣ - الجامعات والمعاهد البحثية

٥٤ - تشجع الجامعات والمعاهد البحثية على ما يلي:

(أ) تحليل ونشر أحدث المعارف والمهارات المتعلقة بالتخطيط الحضري التشاركي، والنظم المبتكرة للتمويل العام والتمويل الإسكاني؛

(ب) البحث في وتوثيق الدروس المستفادة من ممارسات التخطيط، والتصميم والتمويل.

٤ - رابطات ذوي الاختصاص

٥٥ - تشجع رابطات ذوي الاختصاص، بما في ذلك رابطات المخططين، والمهندسين المعماريين وماسحي الأراضي، على ما يلي:

(أ) توجيه نقاش دولي بشأن الجوانب المكانية لأسلوب الإدارة والإدارة الحضريين؛

(ب) تقييم ممارسات تخطيط استخدامات الأراضي بشأن تفوقها، لخلق قيمة إضافية للسلع العامة وللحد من الفقر؛

(ج) المساهمة في تطوير أُطر معيارية، ومبادئ توجيهية وأدوات لما هو مؤاتٍ للفقراء من حلول سكنية، وتخطيط لاستخدامات الأراضي وللتصميم الحضري؛

(د) اعتماد مدونة قواعد الممارسة التي يندرج فيها "الحق في المدن"، وتغير المناخ ومنع نشوء الأحياء الفقيرة؛

(هـ) تقييم ثغرات قدرات صانعي القرارات، ومديري ومخططي المدن، في مجال تنفيذ مشاريع التخطيط الفعالة والاستراتيجية، وتطوير برامج لبناء القدرات؛

(و) تأييد ربط التخطيط الحضري بإجراءات التدخل القطاعية، والبرمجية الاستثمارية.

٥ - المنظمات غير الحكومية

٥٦ - تشجع المنظمات غير الحكومية، بما في ذلك مجموعات الشباب والنساء، على ما يلي:

(أ) إشراك أجهزة الحكم المحلي في إدراج قضية عدم الاستبعاد الاجتماعي، والمساواة بين الجنسين في خطط التنمية الحضرية، وفي توفير الخدمات الأساسية؛

(ب) دعم جهود نظرائها الوطنيين والمحليين في إدراج الفقر الحضري، في الخطط الإنمائية الوطنية واستراتيجيات الحد من الفقر الخاصة بكل منهم؛

(ج) الدعوة إلى التقيد بنهج الشفافية، والمساءلة و"الحق في المدن" في التخطيط المحلي والعمليات المتعلقة بالميزانية.

٦ - القطاع الخاص

٥٧ - يشجع القطاع الخاص على ما يلي:

(أ) إشراك السلطات المحلية في تدعيم إطار التخطيط العام، وفي تنظيم الاستثمارات القطاعية بما يتوافق مع التنمية الاقتصادية المحلية؛

(ب) إشراك الحكومات الوطنية، والسلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني، في الأدوات والنظم المالية المبتكرة، وذلك لدعم التنمية الاقتصادية المحلية، والتنمية السكنية والحضرية العاملة لصالح الفقراء؛

(ج) المشاركة على نحو نشط في شراكة الأعمال من أجل الحضرنة المستدامة بوصفها المنبر لإدراج نماذج الأعمال التي تستقطب الاستثمارات، وتشجع المسؤولية الاجتماعية والشراكات العامة - الخاصة التي تحد من الفقر الحضري.

٧ - هيئات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية

٥٨ - تشجع هيئات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية على ما يلي:

(أ) إجراء مناقشات دولية بشأن الجوانب المكانية لأسلوب الإدارة، والمساهمة في المعايير، والمبادئ التوجيهية والأدوات العالمية بشأن زيادة الوعي بالتنمية الحضرية المستدامة وتحقيق ذلك؛

(ب) ربط إجراءات التدخل القطاعية، والاستثمارات في مجالات الصحة، والتعليم، والتغذية، والماء والتصحاح، والطاقة والنقل والإغاثة الإنسانية، بالتخطيط المكاني بهدف تحسين الاتساق والتنسيق على نطاق المنظومة، والتأثير في الحد من الفقر الحضري؛

(ج) مساعدة الدول الأعضاء في إدراج قضية الحد من الفقر الحضري والتنمية السكنية والحضرية العاملة لصالح الفقراء، في استراتيجيات الحد من الفقر الحضري التابعة لإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، واستراتيجيات المساعدة القطرية لمجموعة البنك الدولي.

٨ - الجهات المانحة الثنائية

٥٩ - تشجع الجهات المانحة الثنائية على ما يلي:

(أ) إدراج الحضرنة المستدامة والحد من الفقر الحضري في أُطر المساعدة الخاصة بكل منها، والدعم الوطني للميزانية، وحزم التحرير من الديون، وفي الأُطر الدولية مثل لجنة المساعدة الإنمائية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛

(ب) توفير الدعم المباشر لشركاء جدول أعمال الموئل عند اضطلاعهم بالأنشطة والإجراءات المذكورة أعلاه.